نحو استراتيجية وطنية لبناء السلام ومنع الابادة الجماعية
مشروع كرسي اليونسكو لدراسات منع الإبادة الجماعية في العراق والعالم الإسلامي المناهج والأهداف والتطلعات المستقبلية

أ. د. صلاح الجابري
رئيس كرسي اليونسكو لدراسات منع
الابادة الجماعية
في العالم الإسلامي
كلية الآداب/جامعة بغداد

(مُلَخَّصُ البَحث)

يهدف مشروعنا الثقافي لمواجهة الإبادة الجماعية إلى فتح مجال دراسات الإبادة الجماعية، واستكمال النقص الكبير في هذا النوع من الدراسات الذي تعاني منه المكتبة العربية. إن التركيز على دراسات الإبادة الجماعية في العراق ومقارنة آثارها السلبية على المجتمع سيساعد الشعب العراقي على منع تكرار حدوثها، ويشجّع الأجيال الشابة الجديدة على الاندماج الاجتماعي، وتعزيز السلام، والتنوع الثقافي، بالإضافة إلى تعميق ثقافة التسامح. هناك العديد من العلوم التي ستساهم في هذه الدراسات مثل القانون والعلوم السياسية والتاريخ وعلم الآثار وعلم النفس وعلم الاجتماع والفلسفة.

لظاهرة الإبادة الجماعية (الثقافية والمادية) جذور عميقة في تاريخ البشرية، لذلك نحتاج إلى علم آثار الإبادة الجماعية للتنقيب عن هذه الجذور ودراسة أبعادها المختلفة، لفضح هذه الممارسات اللاإنسانية ومنع تكرارها.

هناك عدة عوامل تدفع بعض الأنظمة السياسية والجماعات العرقية أو الطائفية إلى ارتكاب الإبادة الجماعية ضد الأقليات والجماعات العرقية والطائفية الأخرى، منها عوامل دينية، و ثقافية، وسياسية، وقومية، وعرقية، واقتصادية. ما يهمنا هو العامل الثقافي. لذلك نحن بحاجة إلى ثقافة جديدة لمواجهة ثقافة العنف والإرهاب والابادة الجماعية.

فهم الابادة الجماعية

موضوع فهم الابادة الجماعية في العراق، سواء لدى الطبقة السياسية أو الوسط الثقافي والأكاديمي، مسألة شائكة، تشتبك تارةً بالتوجهات الأيديولوجية والسياسية، وبسوء الفهم للمفهوم والاصطلاح تارةً أخرى. وقد يفسر هذا الاشتباك والاختلاط سبب الموقف السلبي

لبعض وزراء التعليم العالي وبعض رؤساء الجامعات من الموضوع. وبعيداً عن المحاججات الجدلية، فإن الأمر الأهم في موضوع الابادة الجماعية والذاكرة المظلمة للمجتمعات، هو بيان الهدف من تسليط الضوء على الموضوع بجانبيه: بصفته حدث اجتماعي قابل للتكرار، وبصفته مفهوماً مفعماً بالمعنى يراد توضيحه وتعريفه وبيان مصاديقه. والهدف الأسمى من ذلك الجهد العلمي هو تطعيم المجتمع بمناعة تمنع تكرار حدوث المجازر والابادة الجماعية. وهذا التطعيم ذو خاصية معنوية ثقافية وأخلاقية تعزز التسامح وقبول الآخر والاعتراف به، والعيش المشترك، والتكافل، والديمقراطية. كما أن سيادة تلك الثقافة تعزز بدورها بناء السلام وتوفّر عوامل ديمومته. ومن دون تحقيق ذلك كله لا يمكن للتنمية الشاملة أن تشق طريقها نحو المستقبل المتخيَّل.

مما تقدم يتضح أن المجتمع، أي مجتمع، مثل الجسد البشري، يمكن أن يعاني من أمراض تحتاج إلى تشخيص وتحديد الأسباب، ثم إلى علاج. ومن أشد الأمراض فتكاً تلك التي تشكل عوامل فاعلة لخلق مبررات العنف و ارتكاب ابادة جماعية أو مجازر. وهي أسباب تتنوع حسب الهيمنة الثقافية والسياسية السائدة، فقد تكون أسباباً ايديولوجية، وقد تكون دينية، أو قومية عنصرية وغيرها. ولذلك يحتاج المجتمع إلى علم يعنى بدراسة ومعالجة تلك الأمراض، هو علم الاجتماع المرضي Sociopathology أو علم الأمراض الاجتماعية. ولذلك نحن ندرس ظاهرة الابادة الجماعية عبر ثلاث مناهج أو منافذ:

الأول: النهج الطبي، وينظر إلى الابادة الجماعية بصفتها مرضاً اجتماعياً بحاجة إلى تشخيص و تحديد أعراضه، وأسبابه، وسبل الوقاية منه، أو منع تكراره. ويمكن تقسيم هذا النهج إلى ثلاث أقسام:

- التأهيل النفسي
- التأهيل المهني أو التمكين الاقتصادي
- التأهيل الاجتماعي (الاندماج الاجتماعي)

الثاني: النهج القضائي: وهنا ننظر إلى الابادة الجماعية بصفتها تعبِّر عن أقسى مظاهر الظلم الاجتماعي، ولذلك يحتاج المجتمع إلى تحقيق العدالة، ومحاسبة مرتكبيها، وانصاف المظلومين سواء كانوا ضحايا، أو ناجين من الابادة أو المجازر، أو ذوي الضحايا.

الثالث: النهج الثقافي والفكري، وهنا ننظر إلى الابادة الجماعية بصفتها مشكلة ثقافية. ولذلك فمنع الابادة الجماعية يحتاج إلى خلق تحولات اجتماعية مستمرة، والتحولات الاجتماعية تحتاج إلى تحولات فكرية وثقافية مستمرة، وهنا تبرز أهمية الوقوف ضد كل أشكال الهيمنة الايديولوجية والفكرية الجامدة المنتجة لخطاب الكراهية، وخلق ديناميكية ثقافية تقود المجتمع

إلى تحولات في الوعي وتحولات تتبعها في السلوك على وفق قيم ضابطة. وهذه التحولات الثقافية والاجتماعية لا يمكن تحقيقها من دون مجال عام تسوده الحرية والتعددية والاعتراف بالآخر، والديمقراطية، والتسامح، والعيش المشترك.

تشخيص الواقع

لظاهرة الصراع والإبادة الجماعية جذور عميقة في العراق، لذلك نحن بحاجة إلى التحقيق في آثار الإبادة الجماعية للتنقيب عن هذه الجذور ودراسة أبعادها المختلفة، وذلك لفضح هذه الممارسات اللاإنسانية ومنع تكرارها من خلال تثقيفها للجيل الجديد من الشباب.

ارتكب نظام صدام أنواع من الإبادات الجماعية ضد الجماعات المذهبية والأقليات القومية والعرقية، ولاسيما ضد الشيعة والكورد، تمثَّل في تهجير آلاف العائلات الشيعية العراقية إلى إيران في ١٩٧٨-١٩٨١، ومصادرة ممتلكاتهم وأموالهم، والقتل الجماعي للشباب وكبار السن والنساء والأطفال. وقد دُفن الكثير من العراقيين، الشيعة والكورد، في مقابر جماعية خلال انتفاضة آذار عام ١٩٩١ وبعدها. كما هاجم المدن الكردية بالأسلحة الكيماوية وقتل عشرات الآلاف من المدنيين، و مارس التطهير العرقي ضد القومية الكردية فيما يسمى بـ "الأنفال"، وهو هجوم أدى إلى تهجير آلاف العائلات الكردية من أراضيهم ونهب ممتلكاتهم. كما يعد تجفيف الأهوار وتهجير سكانها ومضايقتهم وتدمير البيئة الديموغرافية والبيولوجية والزراعية في الأهوار عملاً تخريبياً يرقى إلى ابادة جماعية؛ لأنه منع ظروف الحياة والمعيشة عن سكان الأهوار وأباد مصادر عيشهم مثل الثروة السمكية والحيوانية وتخريب البيئة الزراعية.

بعد سقوط النظام الدكتاتوري البعثي عام٢٠٠٣ دخلت الحركات الارهابية الطائفية المدعومة اقليمياً لتمارس الاستهداف الطائفي للشيعة، فارتكبت عشرات التفجيرات التي استهدفت التجمعات المدنية في المدن الشيعية كجريمة تفجير الحلة، وعشرات التفجيرات الارهابية في بغداد، وعمليات الذبح التي طالت المدنيين في الطرق السريعة، وجريمة خطف وقتل موظفي شركة النصر ورمي جثثهم في نهر دجلة. واستهدفت الأماكن المقدسة ولاسيما ضريح الامامين العسكريين الذي أعقبه موجة عنف متبادل طال المدنيين من أهل السنة الذين اصبحوا ضحايا لهجمات مرتدة ولرد فعل عنيف ضد هجمات القاعدة وغيرها من التنظيمات. فضلاً عن العشرات من الجرائم التي بحاجة إلى توثيق بصفتها ذاكرة مؤلمة ودرساً في العنف ضد المدنيين الذي يمكن الافادة منه في معالجة العنف ضد المدنيين ومنع تكرار تلك الجرائم من طريق عرضها بصفتها مرضاً اجتماعياً يمقته المجتمع ويتطلع إلى تجاوزه إلى التسامح والتعايش والسلام والاعتراف المتبادل.

في آب / أغسطس ٢٠١٤، اجتاح تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) سهول سنجار ونينوى وبدأ هجمات مستهدفاً اليزيديين الأصليين والمسيحيين (بمن فيهم الأشوريون) والشيعة التركمان والأقليات الدينية الأخرى، كما جرى تصفية السجناء الشيعة في سجن بادوش في الموصل. نفذ تنظيم الدولة الإسلامية خطته للقضاء على الإيزيديين وقتل الرجال والمراهقين وخطف آلاف النساء والأطفال. جرى تلقين الأولاد الصغار عقيدته وأجبرهم على القتال من أجل داعش، بينما جرى استعباد النساء والفتيات الصغيرات حتى سن التاسعة وبيعهن كمتاع لمسلحي داعش. أثناء وجودهن في الأسر تعرضن للضرب والسخرة والزواج القسري والعنف الجنسي المستمر في ظل نظام منظم من الاستعباد الجنسي.

كما رافق تقدم جنود داعش جرائم أخرى مثل جريمة سبايكر التي ترقى إلى إبادة جماعية إذ جرى اسر وقتل أكثر من ١٧٠٠ شاب عراقي. شارك في ارتكاب هذه الجريمة بعض العشائر في تكريت التي استغلت الانهيار الأمني لتصفية حسابات طائفية كان ضحيتها طلاب معكسر سبايكر من أهل الجنوب.

مشروع كرسي اليونسكو (الجدوى والأهداف)

يتوافق المشروع مع استراتيجية اليونسكو المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١، خاصة لدراسات الإبادة الجماعية في قطاع التعليم من خلال دعم استجابات نظام التعليم للتحديات المعاصرة لثقافة السلام واللاعنف ودمج القيم العالمية القائمة على التفاهم والاحترام المتبادلين[١]. يهدف كرسي اليونسكو إلى إنتاج معرفة أكاديمية متعددة التخصصات تستوعب جوانب دراسات الإبادة الجماعية، والمساهمة بأبحاث أصيلة في دراسة العوامل التي أدت إلى ارتكاب إبادات جماعية ضد الأقليات، المسلمة و غير المسلمة، في المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة.

ينصب تركيز الكرسي على دراسات الإبادة الجماعية في العراق والعالم العربي والإسلامي، من منظور مقارن يأخذ في الاعتبار ثقافات و ديانات المكونات الاجتماعية الأخرى غير المسلمة في المجتمعات متعددة الثقافات التي تتميز بفترات متناوبة من الصراع والتكيف بين الجماعات. سيجمع الكرسي فريقًا من الأساتذة والباحثين والمثقفين العراقيين للمشاركة في المشاريع البحثية.

ستدعم شبكة إقليمية ودولية من الجامعات والعلماء تطوير القدرات البحثية والتدريسية للكرسي من خلال برنامج المحاضرات، والإشراف المشترك على الدكتوراه والبحث التعاوني. وعلى أساس المعرفة التي سيجري إنتاجها، يطور الكرسي مبادرات تعليمية، والمشاركة مع المجتمع المدني، والفاعلين الأكاديميين و الدينيين والسياسيين لتعزيز التفاهم والحوار

والمصالحة بين الطوائف والمجتمعات الدينية والأثنية والقومية، والمساعدة في إعادة بناء التماسك الاجتماعي في العراق.

سيكون كرسي اليونسكو بمثابة منصة علمية لإقامة أنشطة وندوات ومؤتمرات دولية حول مفهوم الإبادة الجماعية، وطرق منع تكرارها، ومعالجة آثارها، وكذلك حول السلام وتحويل الصراعات، وحول الهوية العراقية، والاهتمام بالأقليات لمنع اضطهادهم وتكرار ارتكاب إبادات جماعية بحقهم، وموضوعات أخرى ذات صلة بينية، من خلال دعوة علماء من العراق ومن خارج العراق للمشاركة في هذه الأنشطة.

يتطرق الكرسي إلى أحد أكثر التحديات إلحاحاً التي تواجه العراق والمجتمعات الإسلامية الأخرى اليوم وهي انتشار ظاهرة خطاب الكراهية والعنف والخطابات السياسية و الاعلامية التحريضية، التي تشكل أسس ثقافية خطيرة لارتكاب الإبادات الجماعية، ومصدراً للتوترات الاجتماعية والسياسية المستندة إلى الاختلاف في الهويات الدينية والطائفية. ومن هنا تبرز الحاجة الملحة لإنتاج معارف ورؤى وسرديات بديلة لتكون بمثابة أسس التفاهم المتبادل والحوار والتماسك داخل المجتمعات متعددة الثقافات.

سيسهم كرسي اليونسكو لدراسات منع الابادة الجماعية في جامعة بغداد في معالجة الانقسام الطائفي وخطاب الكراهية. ومن أجل انجاز ذلك يتعين عليه العمل على إعادة تأسيس الأوساط الأكاديمية كصوت معتدل موثوق به في المجال العام العراقي على وجه التحديد. لذلك يسعى الكرسي إلى أربعة أهداف متوازية لإعادة تطوير قدرات العراق البحثية والتدريسية في الإبادة الجماعية في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية لمقاربة العلاقات بين المكونات الاجتماعية العراقية من خلال منهجيات ونظريات البحث الحديثة. لتوفير منصة بحثية يمكن للأساتذة والطلاب والمفكرين الآخرين من العراق والمنطقة وخارجها الالتقاء والعمل معاً لمعالجة أسباب الإبادة الجماعية كما هي متمثلة في الانقسامات الطائفية والدينية والقومية والإثنية وفي وخطاب الكراهية الناتج عن ذلك الانقسام، وإشراك الأكاديميين في حوار مع المجتمع، وكذلك إشراك الفاعلين الدينيين والسياسيين في العراق والعالم الإسلامي بشكل عام من أجل تقديم مساهمة ذات مغزى لقضية ذات أهمية اجتماعية هائلة.
أهداف المشروع هي كما يأتي:

١. يهدف المشروع إلى خلق بيئة بحثية تساعد على دراسة الظروف المحيطة بالإبادة الجماعية (المادية أو الثقافية). وقادرة على جذب الباحثين والطلاب المتخصصين في العراق والدول العربية الأخرى، وعلى تخريج جيل جديد من الباحثين والأساتذة المدربين لتشكيل النخبة الأكاديمية في العراق في العقود القادمة.

٢. من المتوقع أن تسلط نتائج البحوث الخاصة بمشروع الإبادة الجماعية ضوءًا جديدًا على الجوانب الاجتماعية والسياسية للعلاقات بين الأقليات في المجتمع العراقي، وتوفر آليات تعزيز المصالحة فيما بينها، وتعزيز التماسك الاجتماعي والسياسي للمكونات العرقية والطائفية والقومية في العراق. ولا يكتفي كرسي اليونسكو لدراسات منع الابادة الجماعية في العالم الإسلامي بتحقيق ذلك على مستوى محلي فقط بل يتعداه إلى منطقتنا العربية والإسلامية لتعزيز آليات المصالحة والسلام بين العراق والدول الأخرى، بل وفي داخل الدول العربية والإسلامية.

٣. تنمية معارف ومهارات المحاضرين والباحثين والطلاب في منهجيات البحث والمقاربات النظرية والمفاهيمية لدراسة الإبادة الجماعية بهدف منعها في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية.

٤. تعليم الابادة الجماعية للطلاب على مستويات مختلفة تشمل التعليم الأساس والثانوي والجامعي. وتتجه اليونسكو إلى تعليم الابادة الجماعية في سياق تعليم المواطنة العالمية والمصالحة والوطنية من أجل تعزيز قيم المواطنة العالمية مثل الديمقراطية، والتعددية، والتنوع الثقافي، والعيش المشترك، والتسامح والتكافل الاجتماعي.

٥. دراسة الابادة الجماعية على مستوى رسائل الماجستير والدكتوراه في أقسام العلوم الإنسانية والاجتماعية وتطوير مناهج البحث المناسبة لدراسة هذه الظاهرة ومثيلاتها من العنف والارهاب بغية تأسيس قاعدة معرفية نظرية لمعالجة هذه الظاهرة وتفسير سبب تكرار حدوثها وتحديد العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية الكفيلة بالحد منها أو منع تكرارها.

٦. يوفر كرسي اليونسكو لمنع الابادة الجماعية في كلية الآداب جامعة بغداد منصة يلتقي فيها الأساتذة والطلاب والمفكرون الآخرون من العراق والعالم العربي ودول العالم الغربي للعمل معًا من أجل تعزيز المشتركات الإنسانية والقيم الإنسانية العالمية لمنع العنف والابادة الجماعية وتعزيز السلام وثقافة الحوار والعيش المشترك.

الأهداف الاستراتيجية

يهدف كرسي اليونسكو لدراسات منع الإبادة الجماعية في جامعة بغداد إلى تعليم أسس المصالحة كالسلام والعدالة في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي[٢]، وكانت لدينا أمثلة على طرق تدريب الطلاب على قبول الآخر والتعاطف معه وتحقيق المصالحة المجتمعية. وطبقت النماذج التربوية على طلاب الجامعات وطلاب المرحلة الابتدائية والثانوية في نماذج مختلفة كالآتي:

النموذج الأول: يتمثل في مشروع تعليم بناء السلام وتحويل النزاعات لطلاب الجامعات ومنح الدبلوم المهني في السلام لإعداد المتعلمين القادرين على تعليم السلام ونشره في الأوساط الاجتماعية.

النموذج الثاني: هو تعليم المصالحة من خلال المواطنة العالمية وهو النموذج الذي يجب على المؤسسات التعليمية في العراق تطبيقه. يشكل الشباب نسبة كبيرة من مجموع سكان العراق ، والمؤسسات التعليمية هي المكان الذي يجتذبهم ويسهل نشر الأفكار التي تؤسس للمصالحة الوطنية، مثل الإعتراف بالآخر، والتسامح معه، والتعايش السلمي، ونبذ العنف، وتعزيز السلام، وتمهيد الطريق للانتقال إلى الديمقراطية الحقيقية، هذه هي قيم المواطنة العالمية التي يتم من خلالها تعليم المصالحة الوطنية للشباب في المدارس والجامعات.

النموذج الثالث: هو النموذج التعليمي الذي تم فيه استخدام تقنية الواقع الافتراضي (لا أحد يستمع). صمم في بريطانيا وطبق في العراق من قبل المنظمة الدولية للهجرة وجامعة السليمانية التقنية ومنظمة يزدا وكرسي اليونسكو لدراسات منع الإبادة الجماعية في جامعة بغداد. يهدف هذا النموذج التربوي إلى تحقيق التعاطف مع ضحايا الإبادة الجماعية والاعتراف بحقوقهم من أجل إعادة دمجهم في المجتمع.

النموذج الرابع: توثيق الابادة الجماعية في العراق سواء في العصور القديمة أو الحديثة، وتشمل الحديثة القرن التاسع عشر، والقرن العشرين، والمعاصرة في القرن الراهن. ولا يقتصر التوثيق على نمط محدد بالتوثيق الكتابي، بل يأخذ التوثيق بنظر الاعتبار الطرق الحديثة في التوثيق التي تتجاوز الطرق التقليدية القائمة على التقييد في الكتب والنصوص المخزونة في مخازن الكتب التي تستخدم من لدن الخاصة من الباحثين والمتخصصين، إلى الطرق التفاعلية في العرض التي تستخدم المتاحف والمعارض وتكنولوجيا التفاعل العاطفي مع الضحايا. وقد أطلقنا على هذا النمط من التوثيق التوثيق التفاعلي الذي ينطوي على تفاعل اجتماعي عاطفي في مقابل التوثيق السلبي الذي ينطوي على التدوين والحفظ فقط.

الرؤية الواقعية وفلسفة الاعتراف

استحضار مفهوم الاعتراف وفلسفته وممارساته في الساحة الفكرية العراقية، وخلق تمرين اشتغاله على هذه الساحة، يشكل قاعدة مهمة لإرساء السلام ومنع الابادة الجماعية في المجتمع العراقي. فضلاً عن أن معالجة الإشكالات المفاهيمية والتطبيقية لهذا المفهوم تسهِّل بعده الإجرائي في الساحة العراقية والإسلامية على نطاق أوسع، وتمهد لتطبيقاته في ساحات اجتماعية متنوعة.. تشهد الساحة العراقية صراعات متنوعة، إثنية، وطائفية، ودينية، وقومية، تحاول فيها الجماعات انتزاع اعتراف جماعات أخرى مهيمنة، اعتراف يشمل الحقوق

الطبيعية والسياسية والاقتصادية، مثل الحرية، والعدالة، والمساواة، والمشاركة السياسية، وتعميم سيادة حكم القانون. ومن دون إرساء قاعدة فلسفية تستند إلى فلسفة الاعتراف لا يمكن تسويغ التعارف والتشارك في ظل هيمنة أيديولوجيات الصراع المذهبي والقومي والاثني. تسعى فلسفة الاعتراف إلى دمج المكونات الصغرى في المجتمع ليس من طريق تذويبها في المكونات الكبرى، كما فعلت الدولة القومية في الخمسينيات والستينيات، بل من طريق الاعتراف بوجودها وحقوقها وممارساتها وثقافتها وشخصيتها التاريخية.

بات واضحاً أن موضوع الاعتراف يعدُّ من أبرز الموضوعات التي لها حضور في الفكر الأخلاقي والسياسي المعاصر، والتي تعنى بالرهانات المرتبطة بالتعددية الثقافية وحقوق الأقليات. ومع تطور مطلب العدالة الاجتماعية في العالم المعاصر، اكتسب مفهوم الاعتراف أهمية بالغة في حياة الافراد والجماعات والأقليات، وأصبح الاعتراف مصطلحاً مركباً من السياسة والقانون والفلسفة؛ لأن الكثير من المنظِّرين والمنشغلين بهذه القضايا عدو الاعتراف أنموذجاً إرشادياً جديداً للسياسة يعوض نموذج العدالة التوزيعية.

وبالتالي أصبح الصراع من أجل الاعتراف، أنموذجاً للصراعات السياسية والاجتماعية فالمطالب التي سعت إلى الاعتراف، هي الآن مصدر اكثر الصراعات في العالم. وليس مدار الصراعات الاستغلال وإنما الهيمنة الثقافية والسياسية، ولم يعد أصل الصراعات السلطة أو الاقتصاد، وإنما التجارب الأخلاقية[٣] التي تجعل من الاعتراف مطلباً لدى الأفراد والجماعات. فعند غياب الاعتراف ينشأ وضع يسود فيه الإذلال والإكراه، وبالتالي تدور جميع الصراعات الاجتماعية حول المطالبة بالاعتراف بالحقوق والحريات.

إنَّ الاعتراف يعد مفهوماً جديداً قادراً على معالجة العديد من النزاعات الاجتماعية التي أطلق عليها أسم الأمراض الاجتماعية، وتجري هذه المعالجة بوساطة سيرورات ثلاثة وهي: الحب، والحق، والتضامن الاجتماعي. فالحب يولّد الثقة بالنفس[٤]، و بالحق يحصل الفرد على الاحترام[٥]، و بالتضامن يحصل الفرد على التقدير[٦]. و غياب الاعتراف يؤدي إلى الظلم الاجتماعي و إلى الإذلال والإحتقار الاجتماعي (وهي أمراض عدها هونث من الدرجة الأولى). ففي المرض الأول يمكن أنْ يعاني الفرد من القسوة وسوء المعاملة، وفي المرض الثاني يمكن أن يحرم الفرد من حقوقه وأن يقصى إجتماعياً، وفي المرض الثالث يمكن أن يتعرَّض للمهانة والإذلال. وأن تجربة الذل والمهانة والانتهاك هي التي تدفع الفرد للمقاومة والصراع والمجابهة لأجل تغيير الأوضاع المعاشة من أجل الاعتراف.

وهناك الأمراض الاجتماعية التي عدها هونث أمراضاً من الدرجة الثانية وهي نكران الاعتراف بسبب التشيؤ الذي عدَّه سبباً لأمراض وأزمات المجتمع المعاصر وخاصة بعد التحولات التي عرفتها الرأسمالية في أفق الحياة الإنسانية. ويعني هونث بالتشيؤ تحوّل العلاقات الإنسانية في ظل هيمنة النظام الاقتصادي الرأسمالي إلى أشياء جامدة وخاضعة لمنطق التبادل التجاري، يتحول البشر، في ظلها، إلى سلع أو بضائع، ويخضعون لقوى وأشياء خارجة عن إرادتهم.

جاء أكسل هونث بمفهوم جديد للاشتراكية مؤداه أن الذوات لا يتراكم بعضها فوق بعض، بل يجب أنْ تتشابك تذاوتياً، بحيث يكون المرء فاعلاً لا مع آخر فحسب، بل من أجل الآخر أيضاً. وقد عدَّ التعاون مع الجماعة المتضامنة بمثابة تنفيذ للحرية؛ ذلك أن الحرية الاجتماعية تعني المشاركة في الممارسة الاجتماعية لجماعة ما، ويقوم الأعضاء فيها بالتعاطف المتبادل والمساعدة فيما بينهم من أجل تحقيق حاجاتهم التي لا يمكن أن تتحقق من خلال شخص بمفرده بل لابد من جماعة مكوَّنة لأجل ذلك.

يعد الاعتراف مناط تحقيق العدالة الاجتماعية في مقابل الهيمنة التي تخضع لها الأقليات. وفي ظل الهيمنة يعد الفرد قاصراً؛ لأنه لا يستطيع أن يقود نفسه من دون وصي أو موجِّه ولا يتم الاعتراف بحقوقه ولا يُترك له خيار إلا اكتساب هوية الأغلبية. أما المجتمع اللائق، فهو المجتمع الذي يسعى الجميع إلى الوصول إليه أو العيش فيه، فيحصل فيه الفرد على حريته وحقوقه و تقدير قدراته. فالمجتمع الجيد هو الذي يوفِّر لأفراده الظروف الثقافية والاقتصادية والاجتماعية لتحقيق ذواتهم واستقلالهم، وكذلك يسمح لهم بتحقيق أحلامهم دون تعرضهم لتجربة الاحتقار والإقصاء، وهو بذلك يوفِّر لهم شروط الحياة الجيدة.

الذاكرة الجماعية ومشكلة التوثيق في العراق

يسود في العراق تجاهل غريب لتوثيق جرائم الابادة الجماعية سواء الابادات التي حصلت عبر تاريخ العراق مروراً بجرائم النظام الدكتاتوري البعثي في العراق وانتهاءً بجرائم الابادة الجماعية التي ارتكبتها الجماعية الارهابية بعد سقوط النظام الدكتاتوري. على سبيل المثال هناك تجاهلا لجرائم الابادة التي حصلت لأهوار العراق وهي ابادة بشرية وبيئية وإحيائية. وللأسف يكاد ينتهي جيل المعاناة تلك من دون توثيق لذاكرته المؤلمة. كما أن الاهتمام بتوثيق متقدم لجرائم الابادة الجماعية ضد الشعب الكوردي لم يكن في المستوى المطلوب مقايسة بما أطلقنا عليه مفهوم "التوثيق التفاعلي" الذي يشمل استخدام التكنولوجيا الرقمية والمتاحف وقاعات العرض، وهو يستهدف التعاطف الشعبي مع الحدث لخلق بيئة بشرية إيجابية ومحصنة ضد تكرار تلك الجرائم.

لا يمكن لضحايا الإبادة الجماعية الأفراد الهروب من الذكريات المؤلمة؛ أما المجتمعات، فإن الإبادة الجماعية لها آثار عميقة يجري الشعور بها على نحو مباشر وأن الناس يُحثون (ويختارون عن طيب خاطر) عدم نسيانها أبدًا. كما جرى في أوروبا دمج ما يدعى "السياحة المظلمة" – زيارة معسكرات الموت أو غيرها من مواقع القتل الجماعي – بشكل كامل في المسار السياحي. ويجري استحضار الابادة الجماعية اجتماعياً بغية معالجة آثارها ومنع تكرار حدوثها[٧].

المقدمة الأساسية لدراسة "الذاكرة الجماعية" ليست اعتقادًا خيالياً بوجود عقل اجتماعي، أو أنه يمكن معاملة المجتمعات على أنها مجموعات عضوية (بالطريقة التي يفترضها العديد من مرتكبي الإبادة الجماعية)؛ بدلاً من ذلك، فإن الادعاء الأساسي أنه من أجل العيش بشكل هادف كإنسان، أي، من أجل الحصول على ذكريات (لأنه، كما يُظهر أطباء الأعصاب بشكل متزايد، تترابط الذاكرة والذاتية ترابطاً جوهرياً)، يجب أن يتواجد المرء في بيئة اجتماعية. هذا الادعاء، الذي يرجع أصله إلى عمل علماء الاجتماع الفرنسيين إميل دوركهايم وموريس هالبواكس، وربما يصل إلى ذروته في آخر عمل رئيسي لريكور، الذاكرة والتاريخ والنسيان (٢٠٠٠)، يقلب "الفردية المنهجية" الجذابة حدسياً لكثير من فكر القرن العشرين، وادخال "شمولية منهجية" بديلاً عنها. في حين أن المجموعات ليس لديها ذكريات بالمعنى العصبي، وبالتالي لا يوجد أساس عضوي لمصطلح "الذاكرة الجماعية"، مع ذلك، فإن "الذكريات الجماعية تنشأ من الاتصالات المشتركة حول معنى الماضي الراسخة في عوالم حياة الأفراد الذين يشاركون في الحياة الجماعية للجماعة المعنية[٨].

وهكذا تصبح الذاكرة الجماعية شيئاً يمكن للمؤرخ أو أي باحث آخر دراسته؛ يمكن أن تكون الذاكرة موضوعًا للتأريخ النقدي بنفس طريقة الجنس أو الطبقة. يمكن للمؤرخين أن يفكروا نظريًا في ماهية الذاكرة الجماعية، وكيف يتم بناؤها وما الذي تستبعده، ويمكنهم تقديم دراسات حالة مفصلة، على سبيل المثال، فحص ذكريات الإيطاليين عن الفاشية أو الطرق التي تم بها تدجين مذبحة ماي لاي في الذاكرة الجماعية الأمريكية. ركز المؤرخون في أغلب الأحيان على ما يسميه بيير نورا "أماكن الذاكرة" كالمواقع مثل النصب التذكارية، أو المتاحف، أو المباني المهمة (مثل البانثيون في باريس، أو "الحارس الجديد" في برلين، أو النصب التذكاري لقدامى المحاربين في فيتنام في واشنطن، DC) ، يوضح كيف يتم ترسيخ الهوية الذاتية لمجموعة (عادة ما تكون أمة) في مواقع الذاكرة هذه. ما تستبعده هذه المواقع يصبح وثيق الصلة بفهم الذاكرة الجماعية مثل الروايات التي تروج لها[٩].

متاحف التراث الصعب وطرق العرض:

التراث الصعب مفهوم مرادف لمفهوم تراث الأذى، تراث الفضائع وأماكن الألم والعار. تعد مواقع التراث الصعب إرث فتراث مؤلمة من التاريخ: مواقع مذابح، مقابر الإبادة الجماعية، أماكن مرتبطة بالمؤسسات العقابية السابقة، كأحواض التيزاب، والمقاصل، والسجون، والحجر الانفرادي، وأماكن أسرى الحرب، وميادين القتال، وغيرها الكثير.

إن جمع التراث الصعب وإدارته وعرضه هو علم وفن يتطلب اعتبارات شاملة وحساسة ودقيقة. فإذا جرى استعمال الموروثات الملموسة وغير الملموسة من التراث الصعب وعرضها بشكل معقول، يمكنها تمكني الحوار العام والتفكير وتعزيز بناء السلام، الأمر الذي يؤدي إلى نتائج إيجابية في مجال السياحة وحقوق الإنسان. يمكن لمعارض التراث الصعب أن تثير المشاعر القوية التي يمكن أن تشجع على التفكير وتزيد التعاطف. تظهر الأبحاث التأثير الإيجابي لزيادة التعاطف على المواقف الاجتماعية الإيجابية والأفعال.

تاريخ العراق القديم والحديث، بصفته أرض قديمة ومتنوعة، ملئ بموروثات التراث من شماله إلى جنوبه، بما في ذلك التراث الصعب. ويعد العراق موقعاً للكثير من المقابر الجماعية وعمليات القتل الجماعي سواء في عصر النظام الدكتاتوري أو في العصر الراهن، كالجرائم التي ارتكبتها التنظيمات الارهابية وآخرها جرائم داعش.

وعلى الرقم من ماضيه وحاضره الصعب، إلا إن إرث العراق الصعب لم يُستَغَل، ولو في الحد الأدنى، من أجل السلام والمصالحة. وبقطع النظر عن الجهود المحدودة للحفاظ على تجمعات وذكريات الإبادة الجماعية، هناك فجوة في المعرفة والمهارات الحاسمة لجمع وإدارة وعرض التراث الصعب في العراق سوء لأغراض حقوق الإنسان والعدالة أو من أجل بناء السلام.

التكنولوجيات الجديدة للتوثيق والتعاطف وبناء السلام

نحن نعيش في عصر المعلوماتية، ولذلك يتعين علينا أن نفحص أثر الثورة الرقمية وتكنولوجيات المعلومات والاتصال على حفظ السلام وبناء السلام، ونركز على التطبيقات التكنولوجيا التي يمكن أن تمنع القتال المسلح، وتوجِد الحلول السلمية للصراعات. كما يتعيَّن التركيز على نمط جديد من التكنولوجيا التي تستعمل لإثارة التعاطف مع الناجين من الإبادة الجماعية، ويمكن أن نعد تلك التكنولوجيات وسائل جديدة لتوثيق الإبادة الجماعية، وكما يأتي:

١. التوثيق الرقمي للإبادة الجماعية: وهي عملية تتيح توفير المعلومات عن الابادة الجماعية بسهولة، كما يمكن إجراء البحوث والمقارنات والنقد والفحص على وفق المعايير الدولية على نحو رقمي وبشكل مباشر وسريع جداً.
٢. يمكن تطبيق تكنولوجيا المعلومات في عرض آثار وذاكرة الابادة الجماعية بشكل رقمي، على سبيل المثال، عرض صور الضحايا مع برنامج تطبيقي من طريق الموبايل، تعرض فيه معلومات تفصيلية عن الضحية بمجرد وضع كاميرا الموبايل على صورة الضحية، فتعكس صورة شبه حية ناطقة للضحية على شاشة الموبايل وتبدأ بسرد قصتها المأساوية التي تصف الأهوال التي مرَّت بها، وكيف جرى طمرها في مقبرة جماعية، ويجري عرض ذلك على وفق سيناريو درامي يسرد أهوال ما قبل الموت وما بعد الموت، وقصة قصيرة عن حياة الضحية.
٣. تطبيق تكنولوجيا إثارة التعاطف مع الناجين من الابادة الجماعية فضلاً عن الضحايا. والمثال المطبق في العراق هو تكنولوجيا الواقع الافتراضي "لا أحد يصغي" الذي نفِّذ من طريق منظمة الهجرة الدولية (الأمم المتحدة) ومنظمة يزدا في بريطانيا، وكرسي اليونسكو لدراسات منع الابادة الجماعية في العالم الإسلامي في كلية الآداب جامعة بغداد.

تكنولوجيا ما بعد الابادة الجماعية

عندما تنتهي الحرب تبدأ عملية توثيق انتهاكات حقوق الإنسان وتسجيل تجارب الضحايا والناجين، وهذه بمجموعها فضلاً عن كونها توثيقاً وحفظاً لحقوق الضحايا، يمكن في الوقت نفسه أن يسهل عمل لجان التحقيق والمصالحة. ويجري جمع المعلومات حول حقوق الإنسان ليس من المصادر المحلية فحسب، بل استخدمت أيضاً التكنولوجيا الجيومكانية Geospatial لهذا الغرض في بلدان مثل السودان وميانمار[١٠]. وهناك استخدام جديد للتكنولوجيا، نوهنا عليه سابقاً، أقل ضرراً، وربما عديم الضرر، مثل استخدام تكنولوجيا الواقع الافتراضي الذي يحقق غرضين أساسيين: الأول توثيق الابادة الجماعية رقمياً، والثاني إثارة التعاطف مع الضحايا والناجين من الابادات الجماعية. يتحقق الغرض الأول من طريق تداول المعلومات الصورية وتوثيقها ونقلها إلى بيئات اجتماعية مختلفة وعرضها هناك، ويتحقق الغرض الثاني من طريق التفاعل الاجتماعي مع الضحايا من الأقليات المختلفة التي تعرضت لابادة جماعية وإثارة التعاطف الاجتماعي معهم، ومن ثم تأهيلهم نفسياً، وإعادة ادماجهم اجتماعياً.

ونحن نتحدث هنا عن نوع التكنولوجيا المستخدمة في مرحلة ما بعد الابادة الجماعية، وربما بعد اكتشاف الجريمة والاعتراف بها والمعاقبة عليها. التطبيق التكنولوجي يأتي هنا لإثارة الشعور بالظلم الاجتماعي عندما يشعر الضحية أنه معزول اجتماعياً ولم يمنح الاهتمام الكافي.

تثير تكنولوجيا الواقع الافتراضي الحالية التعاطف الاجتماعي مع الضحايا من طريق إعادة خلق الواقع الحيوي للجريمة افتراضياً من أجل استفزاز التفاعلات العاطفية. وفضلاً عن وظائف التوثيق والتفاعل الاجتماعي العاطفي فهي يمكن أن تكون أسلوباً تربوياً وتعليمياً مناسباً للطلاب في مراحل الدراسة الابتدائية والثانوية والجامعية، وهي طريقة في العصف الذهني كما هي أساس للتفكير الناقد.

تشكل تجربة الواقع الافتراض "لا أحد يصغي" أساساً لمعرض غامر لاستذكار جريمة إبادة الإيزيديين من قبل داعش؛ إذْ تنقل التجربة المشاهدين إلى مخيَّم النازحين في شمال العراق باستخدام مزيج من أحدث التقنيات الغمرة: مشاهد مذهلة من التصوير الفوتوغرافي جرى تصويره في العراق، ٣٦٠ صورة للدمار الذي تسبَّب فيه تنظيم داعش، ورسوم متحركة ثلاثية الأبعاد جرى إنشاؤها في استوديو لندن. يسمح السرد المتفرع للمشاهدين باختيار الاستماع إلى القصة التي ترويها واحدة من ثلاث شخصيات مختلفة: امرأة إيزيدية جرى اختطافها واستعبادها جنسياً، وشقيقها الذي نجا من مذبحة؛ ومقاتل من تنظيم داعش يهاجم القرية. جرى عرض تجربة الواقع الافتراضي لأول مرة في البرلمان العراقي وفي جامعة بغداد/كلية الآداب في ديسمبر ٢٠٢١.

جرى التخطيط لإجراء منهجي للتجربة والمعرض بين كانون الأول ديسمبر ٢٠٢٠ وآذار (مارس) ٢٠٢١. أجري التقييم مع أكثر من ١٢٠ من السكان المحليين من خلفيات مختلفة في خمس مدن (بغداد والسليمانية واربيل ودهوك وكركوك). تضمنت كل جلسة تقييم استخدام الواقع الافتراضي "لا أحد يصغي" متبوعاً باستكمال استبيانين ومقابلة. يقود مشروع التقييم الدكتورة روجين محمد أمين مدير DCH في جامعة السليمانية التقنية وبالتعاون مع البروفسور صلاح الجابري أستاذ كرسي اليونسكو لدراسات منع الابادة الجماعية في العالم الإسلامي في كلية الآداب/جامعة بغداد.

هوامش البحث

[١] اليونسكو (منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة)، الاستراتيجية المتوسطة الأجل، منشورات اليونسكو، النسخة العربية، ٢٠١٤، ص٢٣.

[2] See: Clare Magill Alan Smith Brandon Hamber: The Role of Education in Reconciliation, The Perspectives of Children and Young People in Bosnia and Herzegovina and Northern Ireland, University of Ulster press, pp.77-83.

[3] ***Danielle Petherbridge, The Critical Theory of Axel Honneth, Lexington Books, United Kingdom, 2013, p.82.***

[4] Honneth, Axel: The Struggle of Recognition, Polity press, Geat Britain, 1995, P.95.

[٥] هونث، أكسل، الصراع من أجل الاعتراف، ترجمة ص ٢٠٤ – ٢٠٥ .

[٦] بومنير ، كمال ، اكسل هونيث فيلسوف الاعتراف ، ص ٥٩ – ٦٠ .

[7]Dan stone, GENOCIDE AND MEMORY, in: The oxford handbook of GENOCIDE STUDIES, Edited by DONALD BLOXHAM AND A. DIRK MOSES, Oxford University Press, New York, 2010, p.103.

[8] Wulf Kansteiner, 'Finding Meaning in Memory: A Methodological Critique of Collective Memory Studies', History and Theory 41 (2002), 188.

[9] Dan stone, GENOCIDE AND MEMORY,Op cit, p.103.

[10] Allard Duursma and John Karlsrud, Technologies of Peace, In: The Oxford Handbook of PEACEBUILDING, STATEBUILDING, AND PEACE FORMATION, *Edited by* OLIVER P. RICHMOND *and* GËZIM VISOKA, Oxford University Press, 2021, p.p.415-416.